NPT/CONF.1995/MC.I/SR.4
8 September 1995
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥

اللجنة الرئيسية الأولى

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في مقر الأمم المتحدة، نيويورك،
يوم الثلاثاء، ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد إييواه (نيجيريا)

المحتويات

استعراض سير العاهدة على النحو المنصوص عليه في في الفقرة ٣ من المادة الثامنة

(أ) تنفيذ أحكام المعاهدة المتصلة بعدم انتشار الأسلحة النووية وبنزع السلاح النووي وبصيانة السلم والأمن الدوليين:

"١" المادتان الأولى والثانية والفقرات من ١ الى ٣ من الديباجة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب .
وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل . كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر . كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2 - 794, 2 United Nations Plaza .

وستوحد أية تصويبات لمحاضر الجلسات العلنية للجنة في هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بوقت قصير.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.

استعراض سير العاهدة على النحو المنصوص عليه في في الفقرة ٣ من المادة الثامنة:

(أ) تنفيذ أحكام المعاهدة المتصلة بعدم انتشار الأسلحة النووية وبنزع السلاح النووي وبصيانة السلم والأمن الدوليين:

"١" المادتان الأولى والثانية والفقرات من ١ الى ٣ من الديباجة (NPT/CONF.1995/MC.I/CRP.2 و CRP.3 و CRP.4 و CRP.5 و CRP.6) (تابع)

١ - الرئيس : أشار الى أنه يوجد فريق عامل مكلف بالنظر في مسألة الضمانات الأمنية والمادة السابعة، في حين ستركز اللجنة اهتمامها على المادتين الأولى والثانية من المعاهدة والفقرات الثلاث الأولى من ديباجتها، استنادا الى وثائق العمل.

٢ - السيد الحاج ابراهيم (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلده من أوائل من أنضموا الى المعاهدة. وسوريا تفي بالتزاماتها بموجب المعاهدة منذ ٢٥ سنة، ولم تحاول أبدا أن تكون لها أسلحة نووية، وقد اشتركت بشكل إيجابي في تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. ويمثل المؤتمر فرصة تاريخية فريدة من نوعها للتوصل الى ازالة الأسلحة النووية والأخطار التي يمثلها انتشارها على العالم. وسيسمح باجراء دراسة موضوعية لمواد المعاهدة ووضع قواعد تلزم قانونا الدول بالوفاء بالالتزامات التي تنص عليها ديباجة المعاهدة ومادتاها الأولى والثانية.

٣ - وهدف أحكام المادتين الأولى والثانية واتجاههما العام واضحان. وحيازة دولة ما لأسلحة نووية ولمواد صالحة لصناعتها، لاسيما اذا كانت الدولة غير طرف في المعاهدة، ما كان ليحدث دون مساعدة دول حائزة للأسلحة النووية لم تمتثل لالتزاماتها بموجب المادتين المذكورتين.

٤ - ورفض اسرائيل، وهي الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط الحساسة، الانضمام الى المعاهدة، تمنع هذه الاخيرة من اكتساب طابع الشمول. وتحصل اسرئيل بذلك على ميزة لامبرر لها تمكنها من تعزيز ترسانتها النووية التي تهدد بواسطتها السلم والأمن في الشرق الأوسط وفي العالم. وفي الوقت نفسه، يتطلب من بقية دول المنطقة، الأعضاء في المعاهدة، الإمتثال لأحكامها. واسرائيل، برفضها وضع منشآتها تحت نظام الضمانات، انما تترك الباب مفتوحا أمام سباق التسلح في المنطقة. وعليها أن تتبع مثال دول أخرى كانت حائزة للأسلحة النووية وتخلت عن الخيار النووي بالانضمام

../..

الى المعاهدة، وهو عمل تُشكر عليه.

٥ - وقد أصدرت سورية خلال المؤتمر المعني بالأسلحة الكيميائية المعقود في باريس في عام ١٩٨٩ نداء لاعتبار الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، باشراف الأمم المتحدة. بيد أن انشاء تلك المنطقة مستحيل مادامت توجد في قلب الشرق الأوسط ترسانة نووية لاتخضع للمراقبة والتحقق الدوليين.

٦ - وتعزيز هذا الأمر الواقع بالاصرار على امتثال جميع دول الشرق الأوسط، باستثناء اسرائيل، لنظام عدم الانتشار يكرس وجود اختلال توازن خطير قد يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، وهو أمر غير مقبول. ولذلك فإن سورية تؤكد وجوب انضمام جميع الدول، بما فيها اسرائيل، الى المعاهدة التي ستصبح عندئذ شاملة وتحقق أهدافها دون أي تمييز.

٧ - السيد إلياسن (الدانمرك): أعرب عن ارتياحه للتقدم المحرز منذ مؤتمر عام ١٩٩٠: لقد توقف سباق التسلح، ويُدمَّر كل سنة عدد كبير من الأسلحة النووية تطبيقا لاتفاقيتي ستارت ١ و٢ وبروتوكول لشبونة؛ واتخذت عدة دول نووية أيضا قرارات من جانب واحد بتفكيك عدد كبير من الأسلحة النووية القصيرة والمتوسطة المدى. وأصبح من الممكن، على مايبدو، ابرام معاهدة تحظر تماما اجراء التجارب النووية وتمنع الانتشار العمودي والأفقي وصنع أجيال جديدة متطورة من الأسلحة النووية، وتعزز كثيرا الأمن العالمي. وينبغي لتلك المعاهدة أن تُشفع باتفاقية تمنع انتاج المواد الانشطارية. والدنمرك يرحب بالتطور الايجابي الذي بدأ يظهر في مؤتمر نزع السلاح في هذا الصدد، وهو ينتظر باهتمام بداية أعمال اللجنة المخصصة لهذه المسألة.

٨ - وتقوم جميع الاتفاقات المتعددة والثنائية الأطراف على معاهدة عدم الانتشار التي ينبغي تعزيزها وجعلها شاملة. والدانمرك يؤيد تمديدها الى أجل غير مسمى ودون شروط. وينبغي اعتبار عدم الانتشار قاعدة السلوك العامة.

٩ - وتعرف المادتان الأولى والثانية، اللتان تدرسهما اللجنة الرئيسية الأولى الإلتزامات الأساسية المترتبة على معاهدة عدم الانتشار التي ينبغي أن تتعزز وأن تصبح شاملة. وقد أكدت الدول الحائزة للأسلحة النووية أنها تمتثل لأحكام المادة الأولى؛ وفيما يتعلق بالمادة الثانية، يؤيد الدانمرك الجهود الجارية لتعزيز نظام الضمانات الذي تطبقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٠ - اليد دوبريز (جنوب افريقيا): أعرب عن ارتياحه لما أعلنته مؤخرا الدول النووية في خصوص احترام الالتزامات المترتبة على المادة الأولى وكذلك إيفادات دول أخرى غير حائزة للأسلحة النووية بشأن تطبيق المادة الثانية من المعاهدة، وهي مواقف ستمثل أساسا مواتيا لتهيئة مناخ أمن في العالم. واحترام

المعاهدة وشمولها أحسن ضمان بعدم الانتشار. ولذلك تخلت جنوب افريقيا عن ترسانتها النووية وقررت الإنضمام الى المعاهدة. ومنذ سريان المعاهدة انخفض عدد الدول التي كان من الممكن أن تصبح نووية. وتخلت بعض الدول، ومنها جنوب افريقيا، عن الخيار النووي لتنضم الى نظام عدم الانتشار. وفي رأي جنوب افريقيا، ينبغي أن يقوم الأمن في المنطقة على نزع السلاح النووي الكامل. ونظام عدم الانتشار يعطي لإفريقيا أمنا أحسن مما تسمح به الترسانات النووية مثل التي دمرتها جنوب افريقيا.

١١ - وفي الجلسة الماضية للجنة تساءلت عدة وفود هل من الممكن أن تحصل دول غير حائزة للأسلحة النووية على تلك الأسلحة دون نقل للتكنولوجيات أو المواد اللازمة لصنعها من دول حائزة للأسلحة النووية أو دول أخرى. إن تجربة جنوب افريقيا تسمح باجابة ممكنة على ذلك التساؤل: بإمكان دولة تقوم بأنشطة كثيفة مرتبطة بدورة الوقود النووي ولها هياكل أساسية تكنولوجية متطورة أن تستحدث بنفسها قدرة نووية عن طريق عمليات التخصيب المحلية ومعدات بسيطة جدا. ولذلك فإن نظام مراقبة الصادرات له دور محدود جدا في هذا المجال.

١٢ - والى تاريخ غير بعيد، كان الجنوب الافريقي ضحية الصراعات وانعدام الاستقرار؛ وكان يُنظر الى السلاح النووي كأحسن ضمان للأمن. ولاشك أن مثال جنوب افريقيا يبيّن للدول القادرة على أن تصبح نووية وكذلك للدول التي أعلنت أنها نووية أن نزع السلاح هو الطريق التي ينبغي اتباعه. وقد تخلت جنوب افريقيا عن برنامجها للردع النووي بمجرد أن تحسن المناخ الدولي. وهي على اقتناع بأن منع انتشار التكنولوجيا النووية بنظام لمراقبة الصادرات ونظام للضمانات لن يكون كافيا، بل ينبغي أساسا فهم الشواغل الأمنية للدول، لاسيما على الصعيد الإقليمي.

١٣ - الرئيس: ذكّر بأن اللجنة مكلفة بالنظر، من حيث المضمون، في المادتين الأولى والثانية من المعاهدة وفي الفقرات الثلاث الأولى من ديباجتها. وحث الوفود على عدم اتخاذ مواقف متصلبة وعلى التحلي بروح الوفاق للتمكن اللجنة من الاتفاق على وثيقة تكون مقبولة.

١٤ - السيد فرايزر (أمين اللجنة): عرض الوثيقة CRP.2 وقال إن الأمانة اجتهدت في استخلاص الأفكار الأساسية من الكلمات الملقاة أمام اللجنة وفي المؤتمر نفسه، وكذلك من الوثائق التي عُرضت عليها. وبعض أجزاء الوثيقة تُذكر بنصوص اعتمدتها مؤتمرات استعراض سابقة.

١٥ - الرئيس: أعرب عن أمله في تعتمد اللجنة نصا أقصر ما يمكن. ووثيقة الأمانة تستلهم من نصوص سبق اعتمادها وتعكس مناقشات المؤتمر السابق، وتمثل - في رأيه - أساسا مفيدا للعمل.

١٦ - السيد تايلهارديت (فنزويلا): قال إنه ما ينبغي للوثيقة، رغم أهميتها، أن تُعتبر أكثر من اسهام هام في صياغة نص يعكس نتائج أعمال اللجنة، وليس كأساس للعمل.

١٧ - السيد باتوكاليو (فنلندا): أعرب عن أسفه لأن الوثيقة اعدتها الأمانة وليس الرئيس، وضم صوته الى ممثل فنزويلا: لن يكون للجنة أساس عمل حقيقي إلا عندما تُعرض عليها وثيقة تتضمن جميع المقترحات التي قدمتها الوفود. وسأل المتكلم إن كانت اللجنة ستشكل لجنة صياغة إثر المناقشة العامة.

١٨ - الرئيس: أشار الى أن عدم وجود جميع مقترحات الوفود في الوثيقة هو الذي جعل الأمانة تعرضها؛ وأوضح أن اللجنة ستشكل لجنة صياغة.

١٩ - السيد إيريرا (فرنسا): ثنّى على ممثل فنزويلا في التشديد على ان الوثيقة ليست سوى أحد عناصر المناقشة وليست أساسا للعمل، لأنه بإمكان الوفود أن تتقدم بمقترحات جديدة يجب أن تتضمنها الوثيقة قبل أن تصبح هذه الأخير أساسا للعمل. وقال المتكلم إنه سيقدم في وقت لاحق مقترحات الاتحاد الأوروبي.

٢٠ - السيد لابتسيناك (بيلاروس): شكر الأمانة لإعدادها الوثيقة للمساعدة في بداية أعمال اللجنة. وقال إنه يشاطر من سبقوه في الكلام رأيهم بأن الوثيقة لاتعكس جميع المواقف التي ظهرت خلال المناقشة. فهي لم تورد، خاصة، مجموعة من الأفكار والمعلومات الهامة المتعلقة ببعض التغيرات السياسية والتدابير التي اتخذتها بلدان أنجزت الكثير في تعزيز نظام عدم الانتشار. فقد أبرزت وفود عديدة مرارا سواء في الجلسات العامة لهذا المؤتمر أو في لجانه الرئيسية أهمية المساهمات في تعزيز الأمن الدولي التي قدمتها ثلاث بلدان كانت جزءا من الاتحاد السوفياتي السابق، وهي بيلاروس وكازاخستان وأوكرانيا، التي اتخذت جميعها اجراءات صارمة في مجال نزع السلاح النووي. وبما أن الوثيقة لاتورد هذه الحقائق فإنه يمكن استعمالها كمساهمة ولكن ليس كوثيقة أساسية.

٢١ - الرئيس: وافق على الملاحظات التي أُبدتها الوفود، وأعرب عن أسفه لورود عدد قليل من الاسهامات الكتابية. وشدد على أهمية حسن التصرف في وقت المؤتمر وفي أماكن العمل المتاح له، وذكّر بأن المفاوضات الفعلية ستبدأ من الغد وأنه لن يمكن عندئذ قبول مساهمات كتابية غير معلن عنها. وفي رأيه أن الوثيقة CRP.2 تعكس ماقيل الى حد الآن، ودعا الوفود الى تقديم مقترحات ملموسة.

٢٢ - السيد شاينمان (الولايات المتحدة): قال إن الوثيقتين CRP.3 و 4 ليستا في الواقع وثيقتي عمل وإنما وثيقتا معلومات. واقترح أن تستمع اللجنة الى مختلف الآراء والمقترحات وأن تعد الأمانة موجزا عنها للمناقشات في اليوم التالي. وقال إن الوثيقة CRP.2 في رأيه هامة ولكنها موجزة بشكل مفرط، وينبغي أن تضاف اليها مقترحات أخرى لتصبح أساسا متينا للعمل.

٢٣ - السيد إيريرا (فرنسا): عرض الوثيقة CRP.6 باسم البلدان الـ ١٥ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وأبرز أهم ما جاء فيها. أولا، يؤكد مشروع الوثيقة أهمية تطبيق أحكام المعاهدة تطبيقا كاملا بالنسبة

للسلم والأمن الدوليين. ثانيا، يعرب المؤتمر عن ارتياحه لأن المعاهدة أصبحت عملية شاملة ولإنضمام جنوب افريقيا والعديد من بلدان الاتحاد السوفياتي السابق اليها بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. ثالثا، يدعو المؤتمر الدول التي لم تنضم بعد الى المعاهدة أن تفعل ذلك في أسرع وقت. رابعا، يؤكد المؤتمر من جديد عزم جميع الدول الأطراف على مكافحة انتشار الأسلحة النووية دون اعاقة الاستعمالات السلمية للطاقة النووية، ويؤكد في هذا المجال أهمية البيان الذي ألقاه رئيس مجلس الأمن، نيابة عن أعضاء المجلس، في الجلسة المعقودة يوم ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، على مستوى رؤساء الدول والحكومات، والتي جاء فيها "ان انتشار أسلحة الدمار الشامل يمثل خطرا يهدد السلم والأمن الدوليين". خامسا، يلاحظ المؤتمر بارتياح أن التطور الإيجابي في الحالة الدولية خفض من أخطار الحرب النووية. سادسا، يعرب المؤتمر عن قلقه لحالات انتهاك المعاهدة ويؤكد الضرورة المطلقة لامتثال جميع الأطراف في المعاهدة امتثالا كاملا لالتزاماتهم. وهذه أساسا العناصر التي ينبغي لتقرير اللجنة أن يأخذها في الاعتبار.

٢٤ - السيد كارم (مصر): عرض الوثيقة CRP.5 قال أنه سبق للوفد المصري أن أعرب عن موقفه العام وأن الوثيقة التي يعرضها لاتتعلق إلا بمشكلة اسرائيل. وتورد الفقرة الأولى من هذه الوثيقة ما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض الثالث المعقود عام ١٩٨٥ التي ذكرت جنوب افريقيا واسرائيل، وهي وثيقة يبدو انه من المهم الاشارة اليها نظرا الى أن اسرائيل بقيت وحدها موضع الاتهام. والصياغة المستعملة في الفقرة الثانية هي نفس صياغة القرارات التي تتخذها الجمعية العامة كل سنة بشأن انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وكذلك القرار الذي تعتمده الوكالة الدولية للطاقة الذرية كل سنة بتوافق الآراء. أما الفقرة الثالثة فتتناول مسألة الصادرات من المعدات والمواد والمعلومات النووية الى اسرائيل. وقال المتكلم أنه يرى لزاما عليه أن يعرب عن خيبة أمله وعن دهشته لأن الفقرة ٦ من الوثيقة CRP.2 لاتأخذ في الاعتبار، في شكلها الذي عُرضت به، آراء مصر. ونظرا لهذا الاغفال، فإن الوفد المصري يرى فائدة في الاصرار على هذه المسألة وعلى التذكير بجوانبها التاريخية.

٢٥ - إن وجود بلد يطبق برنامجا نوويا غير سلمي على بعد كيلومترات قليلة من حدود مصر وغيرها من البلدان العربية التي تخلت عن فكرة حيازة السلاح النووي، يمثل مصدر قلق عميق، لأن مصر التي عانت كثيرا من الحرب تسعى جاهدة الى كفالة السلم والأمن في هذه المنطقة. وحالة جنوب افريقيا مشابهة لأن وجود الأسلحة النووية كان يهدد الجنوب الإفريقي بأكمله. وأشاد المتكلم بالقرار الشجاع الذي اتخذته جنوب افريقيا بالتخلي عن برنامجها النووي ووضع مصلحة المنطقة بأكملها فوق مصلحة بلد واحد.

٢٦ - إن الشرق الأوسط بحاجة اليوم الى سلم دائمة يمثل الأمن حجر الزاوية فيها. والأمن وحده هو الكفيل بتحقيق تنمية المنطقة اقتصاديا. وهذا الاقتناع الشديد هو الذي دفع مصر الى توقيع المعاهدة في ١ تموز/يولية ١٩٦٨، دون أن تتمكن من التصديق عليها لأن اسرائيل رفضت الانضمام اليها. وفي عام ١٩٧٤ عندما كانت الحالة تهدد بحدوث كارثة نووية، أخذت مصر مبادرة ادراج بند في جدول أعمال الجمعية العامة يتعلق بانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وواضح أنه ينبغي لجميع

دول المنطقة أن تتخلى عن السلاح النووي وتنضم الى المعاهدة، وهو نداء يرد في جميع القرارات التي أعتُمدت فيما بعد بشأن هذه المسألة.

٢٧ - وعندما بدأت عملت السلام تشتد كثافة وبدأت مصر المفاوضات التي أدت الى اتفاقات مخيم داود، قدّمت الى اسرائيل وثيقة تؤكد فيها على الضرورة المطلقة لتطبيق نظام عدم انتشار الأسلحة النووية في المنطقة وتطالبها بالانضمام الى المعاهدة. وفي ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩١ صدّقت مصر على المعاهدة على أمل أن يشجع ذلك التصديق اسرائيل على الانضمام، ولكن ذلك الأمل لم يتحقق.

٢٨ - وخلال المؤتمر المعني بالأسلحة الكيميائية، في عام ١٩٨٩، أعلنت مصر في ٨ كانون الثاني/يناير أنه ينبغي فصل مسألة الأسلحة الكيميائية عن مشكلة انتشار بقية أنواع التدمير الشامل، لاسيما الأسلحة النووية. وهي ترى أنه ليس من المنطقي أن تواصل بعض بلدان الشرق الأوسط حيازة الأسلحة النووية ورفض التحقق، وأن نجاح اتفاقية بشأن منع الأسلحة الكيميائية منعا تاما يتطلب تعهدا كاملا من جميع بلدان المنطقة.

٢٩ - وفي عام ١٩٩٠ قدم الرئيس حسني مبارك مبادرته بشأن انشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وفي تموز/يولية ١٩٩١ وجه وزير خارجية مصر رسالة الى الأمين العام للأمم المتحدة تضمنت مبادرات عديدة لتحديد الأسلحة ولنزع السلاح في الشرق الأوسط وتؤكد ضرورة احلال أمن قائم على التوازن والمساواة في المنطقة وانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

٣٠ - وفي عام ١٩٩١ وبرعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قدمت مصر الى الوكالة قرارا جديدا بشأن ضرورة تطبيق نظام الضمانات الكامل، بشكل يعطي للوكالة ولمديرها العام دورا محددا. وقد أدى المدير العام للوكالة زيارة الى المنطقة ثم قدم تقريرا عن الموضوع الى الوكالة.

٣١ - وفي تموز/يولية ١٩٩٣ عندما اتضح أن طلبات مصر لم تُلب، أعربت مصر عن اسفها لأنه ليس بوسعها حضور الاحتفال بتوقيع اتفاقية منع جميع الأسلحة الكيميائية، وأشارت من جديد الى أنها تعتبر أن هذه الاتفاقية ينبغي ان تكون في اطار المنطقة الخالية من جميع اسلحة الدمار الشامل التي يجب انشاؤها في الشرق الأوسط. ودعت اسرائيل من جديد الى الانضمام الى المعاهدة والى اخضاع منشآتها لتحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣٢ - والشرق الأوسط لايفتقر للآليات في هذا المجال: فالفريق المتعدد الأطراف المعني بمراقبة التسلح والأمن الاقليمي، الذي أُنشىء سمح لجميع بلدان المنطقة، ومنها اسرائيل، بالاجتماع ومناقشة هذه المسائل. وقد قدم ذلك الفريق عدة مقترحات تتعلق بضرورة انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وبعد أربع سنوات من العمل الشاق، اتضح أن موقف اسرائيل لم يتحسن قط. والنداءات الموجه

الى اسرائيل ليست حديثة العهد ومع ذلك فإنها لم تجد آذانا صاغية، وهو ما يجعل التشديد على المسألة في هذه اللجنة أمرا لابد منه.

٣٣ - السيد حسن (العراق): قال إن أحد الوفود عمم في الوثيقة CRP.3 القرار ٧٠٧ (١٩٩١) الذي اعتمده مجلس الأمن منذ أربع سنوات، مما يثير الشك في صلة الوثيقة بالموضوع. ويجب أن تكون للوثائق المعممة صلة مباشرة بأعمال اللجنة، وإلا فانها ستصبح مثقلة للغاية.

٣٤ - ولكي يعرف أعضاء اللجنة أن العراق طبق أحكام قرارات مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١)، طلب الوفد العراقي تعميم تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (S/1995/287) الذي يؤكد في فقرتيه ٤٨ و٤٩ تنفيذ خطة وجود مفتشين للوكالة في العراق باستمرار. ولذلك فإن تجريم العراق مباشرة، والعراق وحده، ليس من مسؤوليات المؤتمر، بل إن ذلك يمثل مبادرة تتنافى مع روحه، لأن ذلك يضعه على ساحة سياسية ليست من اختصاصه.

٣٥ - لقد كانت حالة العراق موضع مبالغة. وقد تأخر العراق فعلا في الاعلان عن منشآته لكي لا تدمّر مثما حدث عام ١٩٨١. ولكن العراق ليس الدولة الوحيدة التي ارتكبت انتهاكات. ورغم أن العراق يعرف أن تلك الانتهاكات كانت عديدة، فليس بوسعه تقديم معلومات تفصيلية عنها، لأنه لايملك سواتل أو خدمات استعلامات متطورة، لكنه يعرف ذلك عن طريق الصحافة وبيانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة غرينبيس. ويكفي ذكر الأمثلة التالية: مثال لكسمبرغ التي سلمت اليورانيوم الى اسرائيل، وقيام أحد بلدان أوروبا الشرقية باعادة معالجة وقود مشعع دون اعلام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، و قد شُكر البلد على اعلام الوكالة فيما بعد. وهذا يثبت أن هناك قياس بمكيالين. وفي ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٥ نشرت صحيفة لوموند تقريرا لغرينبيس عن بلدان انتهكت الالتزامات التي عقدتها على نفسها بموجب المعاهدة، لاسيما الولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية: فقد نُقل ٥٠٠ رأس نووي الى ١٦ قاعدة في اوروبا. وذكر قائد القوات الجوية البلجيكية من جهته في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ أن ترسانته تحتوي على رؤوس نووية. وقدمت غرينبيس أيضا معلومات عن انتهاك الولايات المتحدة وبلد آخر غير نووي طرف في المعاهدة الأحكام المتعلقة بتصدير المواد النووية (البلوتونيوم المخصب في هذه الحالة). وإذا كانت في نظام الضمانات جوانب ضعف، فإنه ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لإزالتها بدلا من تحويل المشكلة بأكملها الى مسألة سياسية.

٣٦ - الرئيس: ذكّر بأنه ينبغي ألا تتجاوز المداخلات خمس دقائق.

٣٧ - السيد سقيري (الأردن): قال إنه يؤيد تماما الآراء التي أعربت عنها مصر في الوثيقة CRP.5 وأن ذلك الموقف مماثل تماما لموقف بلده. وقد سبق للأردن أن أعرب عن موقفه من مسألة قدرة اسرائيل النووية، في الجمعية العامة، واللجنة الأولى، وفي مداولات هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، وفي البيان الذي

أدلى به مؤخرا وزير خارجية الأردن في جلسة المؤتمر العامة المعقودة يوم الاربعاء ١٩ نيسان/أبريل. وقد ذكر بالخصوص أن تصلب اسرائيل ورفضها الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما يطلب المجتمع الدولي، يعوق تهيئة مناخ من الثقة في الشرق المنطقة ويرسخ الحواجز الايديولوجية ويقف عرضة أمام الجهود السلمية التي يبذلها المجتمع الدولي.

٣٨ - ويرى الأردن أنه يستحيل اقناع دول المنطقة بأن اسرائيل ترغب فعلا في إحلال سلم دائمة في الشرق الأوسط، ما دامت ترفض الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار وقبول وضع منشآتها تحت نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣٩ - السيد افندي (اندونيسيا): قال إنه استجابة لدعوة الوفود الى تقديم مقترحات كتابية، أعلمه فريق الاتصال التابع لحركة البدان غير المنحازة بأنه سيقدم بعد يوم أو يومين وثيقة عن المادتين الأولى والثانية من المعاهدة والفقرات الثلاث الأولى من ديباجتها، التي عُهد بالنظر فيها الى اللجنة الرئيسية الأولى.

٤٠ - الرئيس: أشار الى وجوب اتاحة تلك الوثيقة قبل ذلك الموعد. ويبدو أن هناك مجموعات أخرى ترغب في تقديم مقترحات كتابية. ولذلك فهو سيؤخر تاريخ آخر موعد لتقديم المقترحات، الذي سبق تحديده لـ ٢٥ نيسان/أبريل. وسيعمل أيضا على أن تُعدّ صيغة جديدة من الوثيقة CRP.2 تتضمن ما سيقدم اليه من اقتراحات تكميلية.

٤١ - السيد مرنيي (بلجيكا): قال إن ممثل العراق شكك في احترام بلجيكا للمعاهدة، وأوضح أن بلجيكا التي لم تصبح أبدا دولة نووية، وقّعت في اطار التحالف الأطلسي إتفاقات اعتُبرت دائما متوافقة مع المعاهدة. وادعاءات منظمة غرينبيس التي اشار اليها ممثل العراق لاتكفي بأي حال من الأحوال لإثبات الحقائق.

٤٢ - الرئيس: اقترح النظر في الوثيقة CRP.6 التي قدمها الاتحاد الأوروبي.

٤٣ - السيد شاينمان (الولايات المتحدة): قال إن وفد الولايات المتحدة يفضل النظر في وثيقة الاتحاد الأوروبي والوثيقة CRP.2 في وقت لاحق، وينوي ابداء ملاحظاته عن الوثيقتين في الجلسة القادمة وتعميم ملاحظاته في هذا الشأن في أقرب وقت. أما فيما يتعلق بمقترحات مصر التي عُممت في الوثيقة CRP.5، لاحظ أن ممثل مصر طلب استعمال الصياغة الواردة في النص المعتمد في عام ١٩٨٥. ولكن بمقارنة النصين يتضح أن صياغة عام ١٩٨٥ كانت: "يلاحظ المؤتمر القلق العميق الذي أُعرب عنه إزاء القدرة النووية لإسرائيل وجنوب افريقيا" أما نص الوثيقة CRP.5 فهو: "يطلب المؤتمر من اسرائيل التخلي عن حيازة الأسلحة النووية والانضمام الى معاهدة عدم الانتشار". والولايات المتحدة يزعجها أن المعاهدة ليست شاملة وأن جميع الاستعمالات السلمية للطاقة النووية لاتخضع لنظام الضمانات، ولكنها تفضل، بدلا

من التركيز على دولة واحدة غير طرف في المعاهدة، دعوة جميع الدول ذات المنشآت النووية والتي ليس اطرافا في المعاهدة الى الانضمام اليها.

٤٤ - الرئيس: اقترح الشروع في النظر في المادة السادسة.

٤٥ - السيدة برونتي مولس (أستراليا): لاحظت أنه كان مقررا الاقتصار على المادتين الأولى والثانية، وأنه يستحسن عدم تغيير جدول الأعمال والشروع في النظر في المادة السادسة في الجلسة القادمة لأن بعض أعضاء الفريق العامل المعني بالضمانات الأمنية والمادة السابعة، الذي يعقد جلسة موازية لجلسة اللجنة الرئيسية الأولى، يودون الاشتراك في المناقشة بشأن المادة السادسة.

٤٦ - الرئيس: قال إنه كان يقصد استعمال الوقت المتاح للمؤتمر على أحسن وجه، وأنه لن ينظر في المادة السادسة قبل الجلسة القادمة للسماح للوفود بالاشتراك في جلسة الفريق العامل.

٤٧ - السيد مرادي (جمهورية إيران الاسلامية): قال إن يؤيد تماما روح ونص المقترح الوارد في الوثيقة CRP.5. وفي رأيه، ينبغي لجميع الدول أن تؤيد هذا المقترح لأنه يمثل اسهاما في تعزيز المعاهدة وسيرها.

٤٨ - والوثيقة CRP.2 التي قدمتها الأمانة وثيقة بناءة، ولكنها مثلما لاحظ ممثل فنزويلا ليست شاملة. ويؤيد الوفد الايراني ما ذكره وفد أندونيسيا الذي يرأس حركة بلدان عدم الانحياز. وقد اجتهد الوفد الايراني في الاسهام في الوثيقة التي يعدها وفد اندونيسيا لتقديمها الى اللجنة الرئيسية نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

٤٩ - السيد التني (السودان): قال إنه يعتبر، خلافا لما ذكره ممثل الولايات المتحدة، أن عملية انشاء الترسانات جارية وأن اسرائيل لم تتخل عن تكديس الأسلحة النووية، وهو أمر لاتستطيع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنكره. ولذلك ينبغي استعمال صياغة أشد من صياغة عام ١٩٨٥ عندما أكتُفي بملاحظة ما كان يحدث، كما ينبغي أيضا الاشادة بجنوب افريقيا التي تخلت عن السلاح النووي، مثلما ورد في الفقرة ٤ من الوثيقة CRP.2. وفيما يتعلق بالفقرة ٤ أيضا، ينبغي أن تكون الاشارة الواردة فيها الى الدول غير الأطراف موضوع فقرة مستقلة يُطلب فيها من تلك الدول التشبع بروح المعاهدة وتفهم الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لهذا الصك الحيوي. وينبغي أيضا تهنئة دول الاتحاد السوفياتي السابق التي تخلت عن الأسلحة النووية وتشجيع غيرها من الدول على اتباع مثلها.

٥٠ - السيد لابتسيناك (بيلاروس): لفت الانتباه الى الطابع غير الالي لتدابير نزع السلاح، مثل القرار السياسي الصعب جدا الذي تمكنت بيلاروس من اتخاذه بشأن القضاء على جميع الرؤوس النووية في اقليمها، أو اسهام بيلاروس وكازاخستان واوكرانيا في تحقيق أهداف المعاهدة وتعزيز الأمن الإقليمي

والدولي. وقد وردت هذه الجوانب طبعا في وثائق معروضة على اللجنة الرئيسية، ولكن بيلاروس ترى أن أهميتها تستوجب ذكرها في الوثيقة الختامية التي سيعتمدها المؤتمر. ووفد بيلاروس على ثقة من أن الأمانة قادرة على صياغة النصوص اللازمة لذلك، والوفد مستعد للمساعدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.